



The impact of the real interest rate on bank credit in Iraq for the period (2004-2021)

*أثر سعر الفائدة الحقيقي على الائتمان المصرفي بالعراق للفترة من (٢٠٠٤-٢٠٢١)

** أ.د. عبد الخالق دبي الجبوري

** علي سعد علي الجبوري

Abstract :

This research aims to analyze the reality of the interest rate in the Iraqi economy, analyze the reality of bank credit in the Iraqi economy, and measure and analyze the effect of the real interest rate on bank credit in Iraq. The research problem revolves around answering the following questions: Is there a relationship and a significant effect between the real interest rate and bank credit? Is the real interest rate an effective role in bank credit? Did the Central Bank of Iraq use the interest rate as an intermediary goal for its monetary policy to influence bank credit and increase the ability of commercial banks to lend to customers? In order to answer the aforementioned questions, the researcher put forward a hypothesis that there is a significant relationship and influence between changes in the real interest rate as an independent variable and bank credit as a dependent variable. The researcher developed a standard model,

*بحث مستل .

** جامعة بابل – كلية الإدارة والاقتصاد .

so it was (the broad money supply, the parallel exchange rate and the real interest rate) as independent variables and bank credit as a dependent variable. The researcher reached the following results: The coefficient of explanatory power (R-squared) amounted to (0.75), which means that there is an explanatory power that explains the changes that occurred in the dependent variable, bank credit, by (0.75) as a result of the changes that occurred in the independent variables (the wide money supply, the parallel exchange rate and the real interest rate), while the remainder (0.25) is due to other variables that were not included in the estimated model, and may be real economic factors or political and administrative factors. As for the (F) test, its calculated value was (F-Statistic = 5.44), which is greater than its tabular value at a significant level (0.05). We accept the alternative hypothesis (H1), which states that there is a significant relationship and influence between the aforementioned independent variables and the dependent variable, and we reject the null hypothesis.

المستخلص: يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع سعر الفائدة والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي، وقياس وتحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي على الائتمان المصرفي في العراق. وتتمحور مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤلات الآتية: هل هناك علاقة وتأثير معنوي بين سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي؟ هل لسعر الفائدة الحقيقي دور فعال في الائتمان المصرفي؟ هل البنك المركزي العراقي أستخدم سعر الفائدة كهدف وسيط لسياسته النقدية للتأثير في الائتمان المصرفي وزيادة مقدرة المصارف التجارية على اقراض الزبائن؟ وللإجابة عن التساؤلات المذكورة فقد وضع الباحث فرضية مفادها أن هناك علاقة وتأثير معنوي بين تغيرات سعر الفائدة الحقيقي كمتغير مستقل والائتمان المصرفي كمتغير تابع. وقد وضع الباحث نموذج قياسي فكانت (عرض النقد الواسع، سعر الصرف الموازي وسعر الفائدة الحقيقي) متغيرات مستقلة والائتمان المصرفي متغيراً تابعاً. وقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية: أن معامل القوة التفسيرية (R-squared) بلغت مقدارها (٧٥%) ويعني ان هنالك قوة تفسيرية تفسر التغيرات الحاصلة في المتغير التابع الائتمان المصرفي ستكون بنسبة (٧٥%) نتيجة التغيرات

الحاصلة في المتغيرات المستقلة (عرض النقد الواسع، سعر الصرف الموازي وسعر الفائدة الحقيقي)، أما المتبقي (٢٥%) يعود الى متغيرات أخرى لم تدخل ضمن النموذج المقدر، وقد تكون عوامل اقتصادية حقيقية أو عوامل سياسية وإدارية. أما اختبار (F) فبلغت قيمتها المحسوبة ($F\text{-Statistic}=5.44$) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٥%) فنقبل بالفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود علاقة وتأثير معنوي بين المتغيرات المستقلة المذكورة والمتغير التابع، ونرفض فرضية العدم.

المقدمة: يعد سعر الفائدة أحد أدوات السياسة النقدية الكمية ويضعها البنك المركزي لغرض التأثير في حجم النشاط الاقتصادي بشكل عام والائتمان المصرفي بشكل خاص، ويرتبط سعر الفائدة بالائتمان المصرفي بعلاقة عكسية، أي كلما قام البنك المركزي بزيادة سعر الفائدة سيؤدي إلى انخفاض مقدرة المصارف التجارية على منح الائتمان للزبائن لغرض معالجة التضخم وتجنب فقدان قيمة النقود، أما لو قام بزيادة سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان للزبائن وتمويل المشاريع من أجل معالجة الفجوة الانكماشية وتقليل معدلات البطالة وتحسين مستوى الدخل لدى الأفراد وزيادة الاستثمار في الاقتصاد الوطني. ويمثل سعر الفائدة الحقيقي معدل العائد المتوقع من قبل المقرضين ويحصل عليه بعد طرح معدل التضخم، ويبلغ سعر الفائدة الحقيقي العائد الذي تحققه الأموال المقترضة أو المقرضة. وأن استخدام سعر الفائدة الحقيقي يسهل للمستثمرين المعرفة المطلوبة لأدراج القيمة الزمنية للنقود في قراراتهم المالية عندما يتم استثمار الأموال، ويعد أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على قيمتها بمرور الوقت. كما يساعد رجال الأعمال وأصحاب الاستثمارات في تحديد وحساب مدى نجاح المشروع، وما أن كان يحقق الهدف المطلوب تحقيقه أم لا في ظل تغيرات معدلات التضخم والتغيرات الاقتصادية الحالية أو المتوقعة.

أولاً- مشكلة البحث : تمثلت مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. هل هناك علاقة وتأثير معنوي بين سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي؟
٢. هل لسعر الفائدة الحقيقي دور فعال في الائتمان المصرفي؟
٣. هل البنك المركزي العراقي أستخدم سعر الفائدة كهدف وسيط لسياسته النقدية للتأثير في الائتمان المصرفي وزيادة مقدرة المصارف التجارية على اقراض الزبائن؟

ثانياً- أهمية البحث : تأتي أهمية البحث من خلال أهمية سعر الفائدة ودورها في الاقتصاد، كونها أحد أدوات السياسة النقدية الكمية التي يستخدمها البنك المركزي في نقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي بشكل عام والائتمان المصرفي بشكل خاص، وباعتباره الهدف الوسيط

للسياسة النقدية والتي تساهم من خلاله تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي ومعالجة الفجوة الانكماشية والتضخمية.

ثالثاً - فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة وتأثير معنوي بين تغيرات سعر الفائدة الحقيقي كمتغير مستقل والائتمان المصرفي كمتغير تابع.

رابعاً - أهداف البحث : يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الاهداف ومن أهمها الاتي:

١. تحليل العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي وفقاً للنظرية الاقتصادية.

٢. تحليل واقع سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي.

٣. تحليل واقع الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي.

٤. قياس وتحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي على الائتمان المصرفي في العراق (٢٠٠٤-٢٠٢١).

خامساً - منهجية البحث : استخدم الباحث المنهج الاستقرائي في تحليل أثر العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي، فضلاً عن الاسلوب الكمي (الاحصائي) باستخدام أدوات التحليل القياسي في اختبار وتقدير النموذج القياسي، فكان سعر الفائدة الحقيقي متغيراً مستقلاً، والائتمان المصرفي متغيراً تابعاً.

سادساً - حدود البحث :

١. الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي.

٢. الحدود الزمانية: (٢٠٠٤ - ٢٠٢١).

المطلب الأول : الاطار النظري لسعر الفائدة والائتمان المصرفي :

١. تعريف سعر الفائدة: توجد مفاهيم متعددة لسعر الفائدة منها يعبر عن تكلفة رأس المال او الائتمان خلال السنة ، اذ يعد هذا السعر ديناً ويحسب كنسبة مئوية من نسبة الفائدة المترتبة على المال (حالة، ٢٠٢١ : ٥٣). وعرف أيضاً بأنه النسبة التي تحصل عليها المصارف او المؤسسات المالية عند تقديم القروض، كما يعد نسبة تعطى للأشخاص عند ايداع اموالهم في المؤسسات المصرفية . (عبد المنعم، والعيسى، ٢٠٠٤ : ٢٨٤). كما يعرف على انه السعر المفروض على استخدام الاموال و هو عبارة عن نسبة مئوية من رأس المال ويؤثر في القوة الشرائية وقرارات الاستهلاك الخاصة بكل من القطاعين الخاص والعام (الحسبان، ٢٠١٤ :

(١٦

٢. تعريف الائتمان المصرفي : يعرف بأنه (الثقة التي يمنحها المصرف لشخص معين او مؤسسة معينة وتتمثل هذه الثقة بإقراضه مبلغ من المال واستخدامه لأغراض معينة خلال مدة زمنية معينة يتفق عليها الطرفان بشروط معينة ويكون هذا الإقراض مقابل مردود مادي متفق عليه

على ان يقدم العميل ضمانات تمكن البنك باسترجاع امواله في حال توقف العميل عن سداد مبلغ القرض) (السريتي وغلان ، ٢٠١٠ ، ص ٣٤)

المطلب الثاني: تطور سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي:

١. تطور سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١) :

يعكس سعر الفائدة الحقيقي التكلفة الحقيقية لأموال المقرض والعائد الحقيقي للمقرض أو

المستثمر، اي يعبر عن الفرق بين سعر الفائدة الاسمي (النقدي) ومعدل التضخم :

جدول (١) تطور سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١)

(نسبة مئوية)

السنوات	سعر الفائدة النقدي (١)	معدل التضخم % (٢)	سعر الفائدة الحقيقي (٣) = (٢ - ١)	معدل التغير السنوي % (٤)
٢٠٠٤	٩,٥٠	٢٠,٩	- ١١,٤	---
٢٠٠٥	٩,٨٣	٣٧,٣٢	- ٢٧,٤٩	- ١٤١,١٤
٢٠٠٦	١٣,١٦	٥٣,١٩	- ٤٠,٠٣	٤٥,٦٢
٢٠٠٧	٢٣,٥٠	٣٢,٦٢	- ٩,١٢	- ٧٧,٢٢
٢٠٠٨	١٩,٥٨	٢,٨	- ١٧,٤٥	- ٢٩١,٣٤
٢٠٠٩	١٢,٣٣	- ٢,٧٥	١٥,٠٨	- ١٣,٥٨
٢٠١٠	٩,٥٠	٢,٤٤	٧,٣١	- ٥١,٥٣
٢٠١١	٩,٥٠	٥,٦٠	٣,٩	- ٤٦,٦٥
٢٠١٢	٩,٥٠	٦,٠٩	٣,٤١	- ١٢,٥٦
٢٠١٣	٩,٥٠	١,٨٩	٧,٦١	١٢٣,١٧
٢٠١٤	٩,٥٠	٢,٢٣	٧,٢٧	- ٤,٤٧
٢٠١٥	٩,٥٠	١,٣٩	٨,١١	١١,٥٥
٢٠١٦	٧,٨٣	١,٤	٦,٤٣	- ٢٠,٧٢
٢٠١٧	٧,٥٠	٠,١٧	٧,٣٣	١٤,٠٠
٢٠١٨	٧,٥٠	٠,٠٩	٧,٤١	١,٠٩
٢٠١٩	٧,٥٠	- ٠,٠٧	٧,٥٧	٢,١٦
٢٠٢٠	٧,٥٠	٠,٩٩	٦,٥١	- ١٤,٠٠
٢٠٢١	٧,٥٠	٦,٠٤٣	١,٠٧	- ٨٣,٥٦

المصدر:

العمود (١ ، ٢) من خلال النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، سنوات مختلفة.

العمود (٣) من إعداد الباحث من خلال (سعر الفائدة النقدي - معدل التضخم).

العمود (٤) من اعداد الباحث من خلال (السنة الحالية- السنة السابق/السابقة*١٠٠)

من خلال متابعة الجدول (١) نجد أن سعر الفائدة الحقيقي قد حقق معدلات سالبة قدرها

(١١,٤ % ، - ٢٧,٤٩ % ، - ٤٠,٠٣ %) على التوالي وبمعدلات تغير سنوي قدرها (- ١٤١,١٤ -

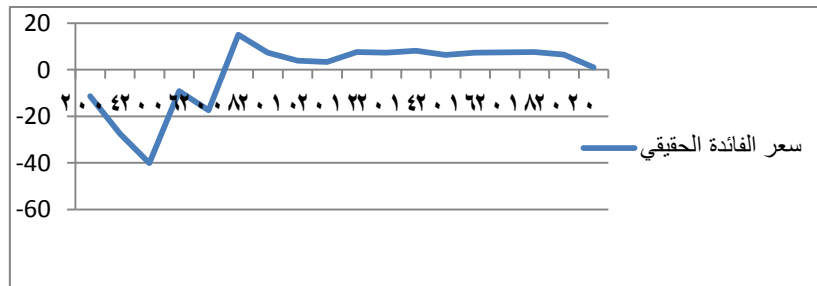
المرحلة هي مرحلة تحرير سعر الفائدة لغرض دعم وتنشيط القطاعات الاقتصادية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تشجيع المصارف التجارية على اقراض القطاعات الاقتصادية لإعادة بناء وتعمير المنشآت الانتاجية الذي تعرض الى الدمار والتخريب خلال الحرب العراقية الأمريكية، فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي. لأن ارتفاع معدلات التضخم ستؤدي الى تراجع معدلات الفائدة . وفي عام (٢٠٠٧) فقد سجل انخفاضاً نحو (٩,١٢- %) بسبب الزيادة في منح القروض والسلف من قبل المصارف التجارية لموظفيها، فضلاً عن منح قروض استهلاكية وسكنية لشرائح كبيرة من المواطنين، كذلك زيادة الحسابات الجارية المدينة (السحب على المكشوف) بسبب زيادة حركة النشاط المحلي في الاقتصاد العراقي وتمويل قطاع المشاريع العامة. بالرغم من ارتفاع الأسعار المستوفاة منها شهد ارتفاعاً إلى (٩,١٢- %) عام (٢٠٠٨) وبمعدل تغير سنوي قدره (٢٩١,٣٤- %) بسبب زيادة الطلب على العملة الأجنبية نتيجة زيادة الطلب على السلع المستوردة بعد رفع الحصار الاقتصادي والانفتاح التجاري مع العالم الخارجي. بينما انخفض إلى (١٥,٠٨- %) عام (٢٠٠٩)، بينما سجل انخفاضاً نحو (٧,٣١- %) عام (٢٠١٠) وبمعدل تغير سنوي قدره (٥١,٥٣- %) بسبب سعي القطاع المصرفي الى تحقيق نتائج جيدة لهذا العام لتمويل القطاع العام والخاص لتحقيق معدلات مرتفعة لنمو القطاعات الاقتصادية، من ثم دعم الاقتصاد العراقي لتجنب حالات الركود والبطالة، فضلاً عن ذلك قيام البنك المركزي العراقي الى تحقيق اهداف سياسته النقدية بجعل البلاد تسير بخطى الاستقرار النقدي القوية والتي مثلها باستقرار معدلات التضخم بما يتناسب وسياسة انمائية راسخة (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٠، ٧). ثم استمر بالارتفاع ليصل نحو (٧,٦١- %) عام (٢٠١٣)، بسبب استمرار سعي البنك المركزي لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي والمحافظة على قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية. بينما سجل انخفاضاً عام (٢٠١٤) ليبلغ نحو (٧,٢٧) وبمعدل تغير سنوي قدره (٤,٤٧- %) بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والامني، فالاقتصادي كان نتيجة انهيار أسعار النفط في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما أدى الى العجز في الموازنة العامة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، أما الوضع الامني فتمثل بدخول عصابات داعش الارهابي الى الاراضي العراقية، وبالتالي توجهت الحكومة الى الاقتراض من المصارف التجارية. لكنه ارتفع الى (٨,١١- %) عام (٢٠١٥) من أجل الحد من الزيادة في منح القروض من قبل المصارف التجارية والمحافظة على رأس المال للمصارف العراقية، وفي عام (٢٠١٦) فقد سجل انخفاضاً الى (٦,٤٣- %) وبمعدل تغير سنوي قدره (٢٠,٧٢٠- %) بسبب

سعي البنك المركزي العراقي الى دعم الاقتصاد العراقي من خلال سياسته النقدية الى تشجيع المصارف التجارية من خلال منح القروض والسلف الى المواطنين، واقرض المشاريع الاستثمارية لغرض تقليل حالات الركود التي اصابته الاقتصاد العراقي خلال السنوات السابقة وما شهدته تدهور الأوضاع الاقتصادية والامنية والاجتماعية.

أما السنوات (٢٠١٧ - ٢٠١٩) فقد سجل ارتفاعاً مستمراً ليبلغ (٧,٣٣%، ٧,٤١%)، (٧,٥٧%) على التوالي من أجل الحد من ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح الى الزبائن، الذي يؤدي إلى خلق معدلات مرتفعة من التضخم، وجاء ذلك لتحقيق هدف الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي.

وفي السنوات (٢٠٢٠ - ٢٠٢١) فقد سجل انخفاضاً ليبلغ نحو (٦,٩% - ١,٥%) على التوالي، ويعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع معدل التضخم من (٠,٦%) عام (٢٠٢٠) إلى (٦%) عام (٢٠٢١). مما انعكس سلباً على تراجع سعر الفائدة الحقيقي. فضلاً عن قيام البنك المركزي بمنح القروض لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي.

شكل (١) تطور سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد العراقي



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (٣)

٢. تطور الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004-2021):

أ. التسهيلات الائتمانية المباشرة (الائتمان النقدي) للمدة من (2004-2021): نلاحظ من خلال نتائج الجدول (٢) الذي يبين التوزيع القطاعي للائتمان النقدي على القطاعي (العام والخاص) أنَّ إجمالي الائتمان النقدي بلغ (٨٢٤,٦٧٣) مليون دينار عام (٢٠٠٤) و شكل الائتمان الممنوح الى القطاع العام ما نسبته (24.8%) من إجمالي الائتمان النقدي في حين شكل الجهاز الخاص نسبة (٧٥,٢%).

واستمر الائتمان النقدي الممنوح بالزيادة ففي عام (٢٠٠٦) بلغ إجمالي الائتمان (٢,٦٦٤,٨٩٨) مليون دينار مقابل (١,٧١٧,٤٥٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) وذلك بسبب قيام المصارف بمنح سلف لموظفيها وتقديم القروض السكنية والاستهلاكية لشريحة كبيرة من المواطنين، ويذهب اغلب الائتمان المقدم الى الجهاز الخاص إذ سجل رصيد الائتمان المقدم له (١,٨٨١,٠١٤) مليون دينار اي بنسبة مساهمة (٧٠,٦%) من إجمالي الائتمان في عام (٢٠٠٦) مقابل (٩٥٠,٢٨٧) مليون دينار اي بنسبة مساهمة (٥٤,٤%) في عام (٢٠٠٥)، في حين بلغ الائتمان المقدم الى الجهاز العام في عام (٢٠٠٦) ما يقارب (٧٨٣,٨٨٤) مليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت (٢٩,٤%) مقابل (٧٦٧,١٦٣) مليون دينار وبنسبة مساهمة هي (٤٤,٧%) في عام (٢٠٠٥). كما استمرت المصارف التجارية بنشاطها في منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية كافة ويرجع السبب في ذلك الى ابقاء البنك المركزي على سعر فائده البالغ (٦%) للأعوام (٢٠١١-٢٠١٥) كجزء من سياسته النقدية التي يمثل احد أهدافها تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض كلفة الأموال على المصارف ومن ثم تشجيعها على تقديم التمويل للأنشطة الاقتصادية المختلفة إذ شهد العامان (٢٠١٣-٢٠١٤) ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الائتمان إذ سجل الرصيد الإجمالي للائتمان النقدي خلال عام (٢٠١٤) (٣٤,١٢٣,٠٦٧) مليون دينار مقابل (٢٩,٩٥٢,٠١٢) مليون دينار في عام (٢٠١٣). وسجل الائتمان المقدم للقطاع العام مبلغ (١٦,٣٧٧,٩٢٦) مليون دينار وبنسبة مساهمة (٤٨%) عام (٢٠١٤) في حين بلغت قيمة الائتمان للقطاع العام (١٣,٠٠٤,٤٧٩) مليون دينار عام (٢٠١٣) وبنسبة مساهمة (٤٣,٤%). اما قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص فقد بلغت (١٧,٧٤٥,١٤١) مليون دينار وبنسبة مساهمة (٥٢%) في عام (٢٠١٤) ولكن كانت قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص (١٦,٩٤٧,٥٣٣) مليون دينار وبنسبة مساهمة (٥٦,٦%) لعام (٢٠١٣). واستمر رصيد الائتمان النقدي الممنوح بالزيادة خلال الأعوام (٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١) إذ بلغ رصيده (٣٨,٤٨٥,٦٧٢ - ٣٨,٥١١,٥٢٠ - ٤٢,٠٥٢,٧٣٧ - ٤٩,٨١٧,٥٠٨ - ٥٢,٩٧١,٥٠٨) مليون دينار على التوالي، يرجع سبب الزيادة في حجم الائتمان النقدي إلى سياسة البنك المركزي العراقي بتخفيض سعر الفائدة الى (٤%) وقد ساهمت في قيام المصارف بزيادة الإقراض للمواطنين والمشروعات. كما تضمن الجدول (٢) معدلات النمو السنوية لمجموع الائتمان النقدي خلال مده البحث لتوضيح نسب الزيادة والانخفاض لإجمالي الائتمان النقدي. ولتوضيح التوزيع القطاعي للائتمان النقدي (الجهاز الحكومي، المؤسسات العامة، الجهاز الخاص) للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١) وأنَّ للقطاع الخاص دوراً مهماً وبارزاً أكثر من الجهاز العام ولسنوات البحث

كافة ومن ثم تأتي الحكومة المركزية اما المؤسسات العامة فقد امتازت بتذبذبها خلال مدة البحث.

2004-جدول (٢) الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق للمدة (

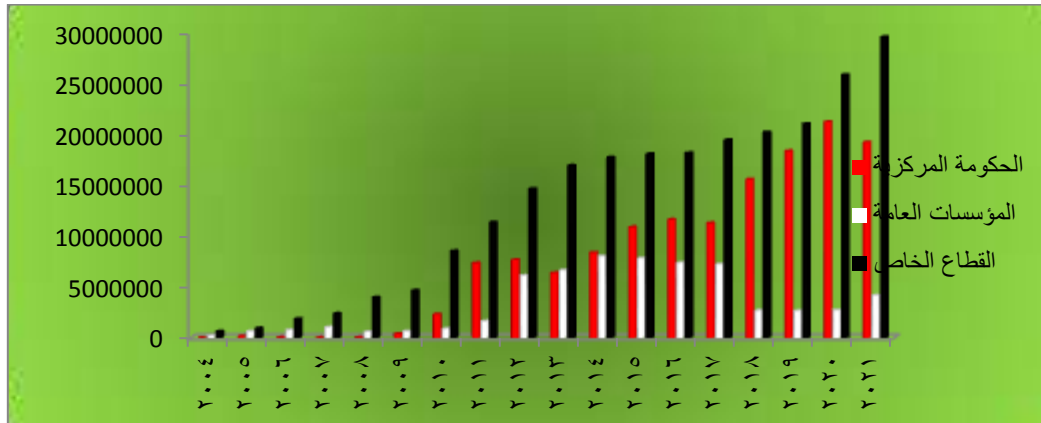
(مليون دينار) 2021)

السنة (١)	الحكومة المركزية (٢)	المؤسسات العامة (٣)	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام (٤)	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص (٥)	اجمالي الائتمان النقدي CC (٦)	معدل التغير السني لـ CC (٧)	نسبة مساهمة الجهاز العام (٨)	نسبة مساهمة الجهاز الخاص (٩)
2004	١٤,٠٧٠	١٩٠,٣٣٦	406.204	٦٢٠,٢٦٧	673.824	—	24.8	٧٥,٢
2005	١٣٥,٧٥٤	٦٣١,٤٠٩	163.767	٩٥٠,٢٨٧	450.717.1	108	44.7	٥٥,٣
2006	٢٤,٤٤٥	٧٥٩,٤٣٩	884.783	١,٨٨١,٠١٤	898.664.2	55.2	29.4	٧٠,٦
2007	١٦,٥٩٥	١,٠٥٤,٩٩٢	587.071.1	٢,٣٨٧,٤٣٣	020.459.3	29.8	31	٦٩
2008	٣٣,٧٧١	٥٧٥,٣٨٢	153.609	٣,٩٧٨,٣٠١	454.587.4	32.6	13.3	٨٦,٧
2009	٣٩٩,٣٨٩	٦٤٤,٥٠٦	895.043.1	٤,٦٤٦,١٦٧	062.690.5	24	18.3	٨١,٧
2010	٢,٣٠٨,٣٨٢	٨٨٦,٠٢٢	404.194.3	٨,٥٢٧,١٣١	535.721.11	106	27.3	٧٢,٧
2011	٧,٣٤٩,٩٥١	١,٦٣٧,٨١٧	768.987.8	١,١٣٦,٥٣٧١	139.353.20	73.6	44.2	٥٥,٨
2012	٧,٦٦٨,٠٦٣	٦,١٢٠,٥٢٣	586.788.13	١٤,٦٥٠,١٠٢	688.438.28	39.7	48.5	٥١,٥
2013	٦,٣٧٧,٦٨٤	٦,٦٢٦,٧٩٥	479.004.13	١٦,٩٤٧,٥٣٣	012.952.29	5.32	43.4	٥٦,٦
2014	٨,٣٦٧,٧٠٩	٨,٠١٠,٢١٧	926.377.16	١,٧٧٤٥,١٤١	067.123.34	13.9	48	٥٢
2015	١,٠٨٧٩,٩٠١	٧,٨٠٢,٧٢٧	628.682.18	١٨,٠٧٠,٠٥٨	686.752.36	7.71	50.8	٤٩,٢
2016	11615969	7.383.184	18.999.153	18.180.970	123.180.37	1.16	51.1	٤٨,٩
2017	11279281	7.221.255	18.500.536	19.452.293	829.952.37	2.08	48.7	٥١,٣
2018	15595379	2.674.220	18.269.599	20.216.073	672.485.38	1.4	47.5	٥٢,٥
2019	18355430	2.654.868	21.010.298	21.042.213	511.052.42	9.27	50	٥٠
2020	21234010	2.717.075	23.951.085	25.866.652	737.817.49	18.5	48.1	٥١,٩
٢٠٢١	١٩٢٢٣٥٢٨	٤,١٦٩,٦٨٧	23.393.215	٢٩,٥٧٨,٢٩٣	508.971.52	6.33	44.2	٥٥,٨

المصدر:

- العمود (٦-١) من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١).

- تم استخراج الاهمية النسبية لكل قطاع بالنسبة للائتمان المصرفي من خلال المعادلة الآتية :
(الاهمية النسبية للقطاع لسنة معينة = مقدار الائتمان النقدي الممنوح للقطاع للسنة ÷ اجمالي الائتمان النقدي للسنة نفسها)



الشكل (١٠) هيكل الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية حسب الجهاز للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١)

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (7).

ب.التسهيلات الائتمانية غير المباشرة(الائتمان التعهدي) للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١)- كما يلاحظ أن مجموع الائتمان التعهدي انخفض من (٤٦,٠٧١,٨٤٥) مليون دينار في عام (٢٠٠٩) الى (٣٩,٧٩٠,٩٠٦) مليون دينار في عام (٢٠١٠) وبمعدل تغير سنوي مقداره (١٣,٦٣ - %) بسبب تراجع المصارف الحكومية بمنح الائتمان التعهدي نتيجة انعكاس آثار الازمة المالية عام (٢٠٠٨) على النظام المصرفي العالمي بشكل عام والمؤسسات المصرفية العراقية بشكل خاص، بينما ارتفع الى (٤٤,١٧٤,١٩٠) مليون دينار عام (٢٠١٢) ثم ارتفع الى (٥٣,٦٦٧,٠٢٥) مليون دينار عام (٢٠١٣) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٢١,٤٩ %) بسبب توسع المصارف الحكومية والأهلية في منح الائتمان التعهدي والتمويل من خلال الاعتمادات المستندية لتمويل الجهاز التجاري، بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيرادات بشكل كبير لتلبية الطلب المحلي على السلع والخدمات، بينما شهد انخفاضاً في السنوات (٢٠١٤ - ٢٠١٩) ليبلغ (٥٠,٩٠٨,٣٩٣ ، ٤٠,٥٣٣,١٥٤ ، ٣٣,٢٨١,٦٠٧ ، ٢٣,٠٦١,٣٧٨ ، ٢٥,٣٣٦,٦٣٣ ، ٢٥,٢٦٩,٨٢٢) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوي مقدارها (-٥,١٤ ، -٢٠,٣٨ ، -١٧,٨٩ %، -١٦,٩١ %، -٨,٣٧ % ، -٠,٢٦ %) على التوالي بسبب تراجع حجم

الاستيرادات وانعكاس التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والأمني منها (انخفاض أسعار النفط، عجز الموازنة العامة، دخول الارهاب....الخ). ولقد تم رسم الشكل (١١) لتوضيح الائتمان التعهدي.

الجدول (٣) الائتمان التعهدي من قبل المصارف التجارية في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١)

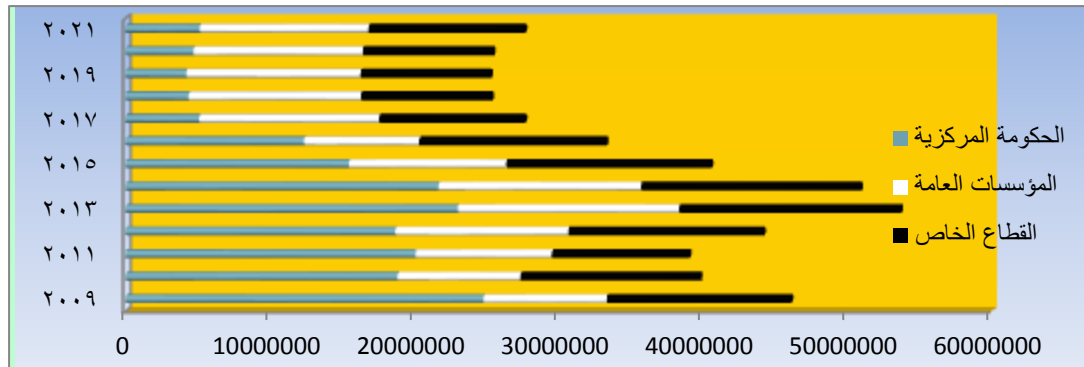
(٢٠٢١) (مليون دينار)

السنة	الحكومة المركزية	المؤسسات العامة	ائتمان الجهاز العام	ائتمان الجهاز الخاص	اجمالي الائتمان التعهدي	معدل النمو السنوي PC	نسبة مساهمة الجهاز العام %	نسبة مساهمة الجهاز الخاص %
	١	٢	٣(٢+١)	٤	٥(٤+٣)	٦	٧(٣:٥)	٨(٤:٥)
2009	٢٤٨٠٥,٠٨١	٨,٥٥٠,٧٨٥	866.55.333	12715979	845.071.46	-	72	28
2010	١٨٨٤٨,٠٤٥	٨,٥١٧,٣٧٩	424.365.27	12425482	906.790.39	-13.6	69	31
2011	٢٠٠٩٥,٣٩٩	٩,٤٤٢,٠٦٧	466.537.29	9494995	461.032.39	-1.91	76	24
2012	١٨٦٩٥,٦٣٥	١٢,٠٠٥,٩١٤	549.701.30	13472641	190.174.44	13.17	70	30
2013	٢٣٠٣٦,٥٩٧	١٥٣٢٠,٨٢٥	422.357.38	15309603	025.667.53	21.49	71	29
2014	٢١٦٨٤,٩٨٥	١٤,٠٣٩,٩١٥	900.724.35	15182731	631.907.50	-5.14	70	30
2015	١٥٤٨٣,٩٠٩	١٠,٨٩٨,٨٣٩	748.382.26	14150406	154.533.40	-20.4	65	35
2016	١٢٣٦٦,٢٥٢	٧,٩٧٦,٥٧٣	825.342.20	١٢٩٣٨٧٨٢	607.281.33	-17.9	61	39
2017	٥,١٠٤,٤٩٢	١٢,٤٦٨,٦٧٩	171.573.17	١٠٠٧٨٢٠٧	378.651.27	-16.9	64	36
2018	٤,٣٦٨,٣٦٠	١١,٩٥١,٩٧٢	332.320.16	٩٠١٦٣٠١	633.336.25	-8.37	64	36
2019	٤,٢٢٣,١٤٧	١٢٠٦٤,٩٤٣	090.288.16	٨٩٨١٧٣٢	822.269.25	-0.26	64	36
2020	٤,٧٠٣,٨٩٧	١١٧٤٠,٩٧٩	876.444.16	٩٠٠٥٢١٩	095.450.25	0.713	65	35
2021	٥,١٤٣,٦٧٠	١١٦٩٦,٥٠٣	173.840.16	١٠٨٠٤٠٠٠	173.644.27	8.621	61	39

المصدر:

-اجمالي الائتمان التعهدي من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١).

-ملاحظة بيانات المدة من (2004-2008) غير متوافرة



الشكل (٢) الائتمان التعهدي من قبل المصارف التجارية في العراق للمدة (2004- 2021).
المطلب الثالث : قياس وتحليل أثر سعر الفائدة الحقيقي على الائتمان المصرفي:

١. تحليل نتائج استقرارية السلاسل الزمنية : يلاحظ من الجدول (٤) أن متغير سعر الفائدة RIR كان مستقر عند المستوى (0) بوجود الحد الثابت، أما المتغيرات (عرض النقد الواسع M2، سعر الصرف الموازي PER، الائتمان المصرفي TC) فهي غير مستقرة عند المستوى (٠) ، (عرض النقد الواسع M2 ، سعر الصرف الموازي PER، الائتمان المصرفي TC ، سعر الفائدة الحقيقي RIR) فهي غير مستقرة عند المستوى بوجود الحد الثابت واتجاه عام، أما (عرض النقد الواسع M2 ، سعر الصرف الموازي PER، الائتمان المصرفي TC) فكانت غير مستقرة أيضاً بدون حد ثابت واتجاه عام، كما يلاحظ أن جميع متغيرات (عرض النقد الواسع M2 ، سعر الصرف الموازي PER، الائتمان المصرفي TC، سعر الفائدة الحقيقي RIR) مستقرة عند الفرق الأول بوجود الحد الثابت. بينما استقر الائتمان المصرفي TC بوجود الحد الثابت واتجاه عام.

الجدول (٤) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
					At Level	
	M2	PER	RIR	TC		
	-1.6226	-1.0676	-3.4826	-1.6111	t-Statistic	With Constant
	0.4393	0.6873	0.0287	0.0600	Prob.	
	n0	n0	**	No		
	-1.2260	-2.9546	-1.5037	-1.5460	t-Statistic	With Constant & Trend
	0.8551	0.1863	0.7634	0.0701	Prob.	
	n0	n0	n0	No		

	-0.7118	1.0408	-2.3603	1.4327	t-Statistic	Without Constant & Trend
	0.3871	0.9077	0.0232	0.7877	Prob.	
	n0	n0	**	n0		
				At First Difference		
	d(M2)	d(PER)	d(RIR)	d(TC)		
	-3.3291	-1.0451	-2.8405	-4.6145	t-Statistic	With Constant
	0.0393	0.0315	0.0842	0.0064	Prob.	
	**	**	*	***		
	-2.1897	3.5296	-2.1178	-4.3046	t-Statistic	With Constant & Trend
	0.4448	0.9971	0.4819	0.0344	Prob.	
	n0	n0	n0	**		
	-3.4322	-4.8982	-2.9294	-4.8806	t-Statistic	Without Constant & Trend
	0.0028	0.0328	0.0076	0.0002	Prob.	
	***	***	***	***		

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews12)

المطلب الرابع : تحليل نتائج اختبار نموذج الانحدار الذاتي (ARDL):

أولاً : تحليل نتائج أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الائتمان النقدي) باستخدام نموذج

:(ARDL)

الجدول (٥) اثر المتغيرات المستقلة (سعر الفائدة الحقيقي، سعر الصرف، عرض النقد M2

على المتغير التابع (الائتمان النقدي) باستخدام نموذج (ARDL)

Dependent Variable: TC				
Method: ARDL				
Date: 03/30/23 Time: 09:28				
Sample (adjusted): 2010 2021				
Included observations: 12 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (0 lag, automatic): RIR PER M2				
Fixed regressors: C				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0067	3.797751	0.277993	1.055749	TC(-1)
0.1407	-1.661049	1673646.	-2780007.	RIR
0.2374	-1.291984	55045.84	-71118.35	PER
0.4539	-0.792791	83.67131	-66.33388	M2
0.1387	1.670927	65317661	1.09E+08	C
71045049	Mean dependent var		0.756815	R-squared
10081365	S.D. dependent var		0.617852	Adjusted R-squared

34.42266	Akaike info criterion	6232109.	S.E. of regression
34.62471	Schwarz criterion	2.72E+14	Sum squared resid
34.34786	Hannan-Quinn criter.	-201.5360	Log likelihood
1.308696	Durbin-Watson stat	5.446169	F-statistic
		0.025878	Prob(F-statistic)

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews12)

يلاحظ من خلال نتائج الجدول (٥) بلغت قيمة الميل الحدي لمعلمة سعر الفائدة مقدارها (-27800). وتعني وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي وهو يتفق ومعايير النظرية الاقتصادية، بالتالي سيتغير الائتمان المصرفي بمقدار وحدة واحدة. أما قيمة المعلمة لسعر الصرف الموازي فبلغ مقدارها (-71118.35) مما يعني وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الموازي والائتمان المصرفي وهو يتفق ومعايير النظرية الاقتصادية، وبالتالي ستغير الائتمان المصرفي بمقدار وحدة واحدة إذا تغير سعر الصرف الموازي. أما معلمة عرض النقد الواسع (M_2) فبلغ مقدارها (-٦٦,٣٣) مما يعني وجود علاقة عكسية عرض النقد الواسع والائتمان المصرفي وهو لا يتفق ومعايير النظرية الاقتصادية، وبالتالي ستغير الائتمان المصرفي بمقدار وحدة واحدة إذا تغير عرض النقد الواسع.

أما قيمة معامل القوة التفسيرية ($R\text{-squared}=0.75$) ويعني ان هنالك قوة تفسيرية تفسر التغيرات الحاصلة في المتغير التابع الائتمان النقدي ستكون بنسبة (٠,٧٥) نتيجة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة (عرض النقد الواسع، سعر الصرف الموازي وسعر الفائدة الحقيقي)، أما المتبقي (٠,٢٥) يعود الى متغيرات أخرى لم تدخل ضمن النموذج المقدر، وقد تكون عوامل اقتصادية حقيقية أو عوامل سياسية وإدارية. أما اختبار (F) فبلغت قيمتها المحسوبة ($F\text{-Statistic}=5.44$) وهي أكبر من مستوى معنوية (٠,٠٥) فنقبل بالفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود علاقة وتأثير معنوي بين المتغيرات المستقلة المذكورة والمتغير التابع، ونرفض فرضية العدم.

ثانياً : أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الاجل الطويل:

الجدول (٦) أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع باستخدام نموذج (ARDL)

ARDL Long Run Form and Bounds Test			
Dependent Variable: D(TC)			
Selected Model: ARDL(1 0 0 0)			
Case 2: Restricted Constant and No Trend			
Date: 03/30/23 Time: 09:30			
Sample: 2009 2021			
Included observations: 12			

Conditional Error Correction Regression				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	0.000000	65317661	1.09E+08	C
0.8468	0.200541	0.277993	0.055749	TC(-1)*
0.0000	0.000000	1673646.	-2780007.	RIR**
0.2374	-1.291984	55045.84	-71118.35	PER**
0.4539	-0.792791	83.67131	-66.33388	M2**
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.8341	0.217430	2.29E+08	49866414	RIR
0.8272	0.226569	5630457.	1275687.	PER
0.8404	0.208983	5693.599	1189.865	M2
0.8347	-0.216616	9.04E+09	-1.96E+09	C
EC = TC - (49866414.1608*RIR + 1275686.5777*PER + 1189.8650*M2 -				
1957719081.3894)				
Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
Asymptotic: n=1000				
3.2	2.37	10%	1.676485	F-statistic
3.67	2.79	5%	3	K
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		
Finite Sample: n=35				
3.532	2.618	10%	12	Actual Sample Size
4.194	3.164	5%		
5.816	4.428	1%		
Finite Sample: n=30				
3.586	2.676	10%		
4.306	3.272	5%		
5.966	4.614	1%		

$$EC = TC - (49866414.1608 \cdot RIR + 1275686.5777 \cdot PER + 1189.8650 \cdot M2 - 1957719081.3894)$$

يلاحظ من خلال الجدول (٦) اختبار العلاقة بين المتغيرات (سعر الفائدة الحقيقي، عرض النقد الواسع وسعر الموازي) والمتغير التابع (الائتمان المصرفي)، يلاحظ أنَّ معلمة سعر الفائدة الحقيقي بلغ مقدارها (٤٩٨٦٦٤١٤,١٦٠) وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي، وبالتالي ستغير الائتمان المصرفي بمقدار وحدة واحدة إذا تغير سعر الفائدة الحقيقي. أما معلمة سعر الصرف الموازي بلغ مقدارها (١٢٧٥٦٦٨٦,٥٧٧٧) وتعني وجود علاقة طردية، وبالتالي ستغير الائتمان المصرفي بمقدار وحدة إذا تغير سعر الصرف الموازي. بينما بلغت معلمة عرض النقد الواسع مقدارها (1189.8650) وتعني وجود طردية بين عرض النقد الواسع والائتمان المصرفي، وبالتالي سيتغير الائتمان المصرفي بمقدار وحدة إذا تغير عرض النقد الواسع.

ثالثاً: نتائج اختبار نموذج (Wald): يلاحظ من خلال الجدول (٨) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (F-Statistic) بلغ مقدارها (Probability = ٠,٣٤٢٧) وهي أكبر من مستوى معنوية (٠,٠٥)، مما يعني أن المتغيرات المفسرة (التوضيحية) لها تأثير معنوي على المتغير التابع، فنرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تأثير معنوي للمتغيرات المفسرة في المتغير التابع.

$$C(2) = C(3) = C(0) = ٠$$

الجدول (٨) نتائج اختبار Wald

Wald Test:			
Equation: Untitled			
Probability	Df	Value	Test Statistic
0.3427	(3, 7)	1.317093	F-statistic
0.2668	3	3.951278	Chi-square
Null Hypothesis: C(2)=C(3)=C(4)=0			
Null Hypothesis Summary:			
Std. Err.	Value	Normalized Restriction (= 0)	
1673646.	-2780007.	C(2)	
55045.84	-71118.35	C(3)	
83.67131	-66.33388	C(4)	

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews12)

ثالثاً: نتائج الاختبارات التشخيصية :

١. نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM): يلاحظ من خلال نتائج الجدول (٨) ان الاحتمالية لإحصائية (F-Statistic) بلغت (Prob=0.2707) وهي أكبر من مستوى معنوية (٠,٠٥)، مما يعني أن النموذج المقدر يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (٩) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
0.2707	Prob. F(1,6)	1.471238	F-statistic
0.1242	Prob. Chi-Square(1)	2.363043	Obs*R-squared

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews12)

٢. نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التباين: يلاحظ من خلال نتائج الجدول (١٠) ان الاحتمالية لإحصائية (F-Statistic) بلغت (Prob=0.0251) وهي أقل من مستوى معنوية (٠,٠٥)، مما يعني أن النموذج المقدر يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

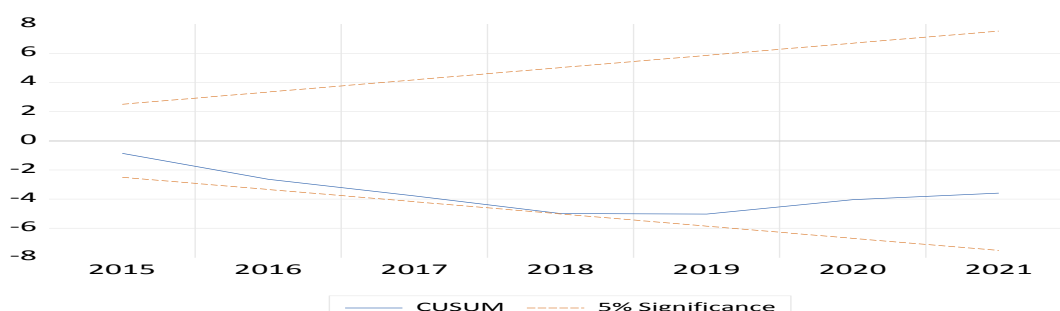
الجدول (١٠) نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoscedasticity			
0.0251	Prob. F(4,7)	0.209441	F-statistic
0.0443	Prob. Chi-Square(4)	1.282659	Obs*R-squared
0.0405	Prob. Chi-Square(4)	0.706925	Scaled explained SS

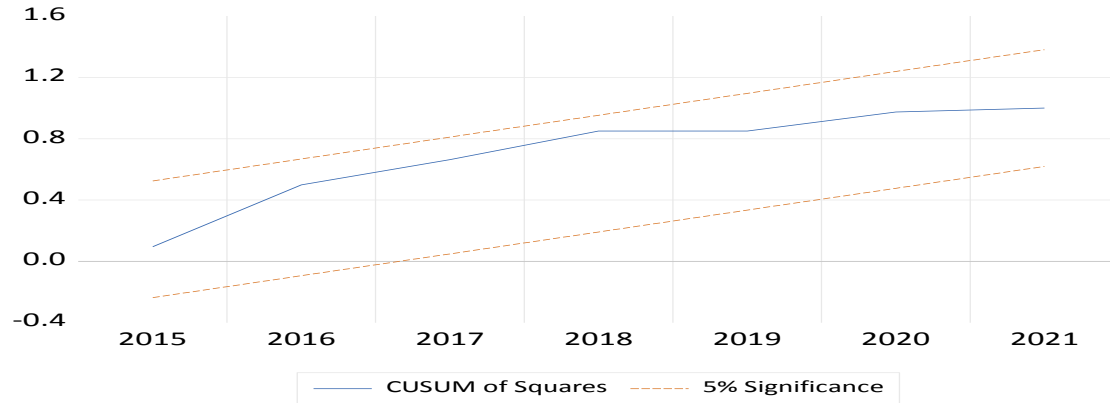
المطلب الرابع : اختبار إستقرارية النموذج ككل (CUSUM) :

يلاحظ من خلال الشكل (٤) و (٥) أن المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، هو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة، مما يعني ان النموذج مستقراً عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، ويستنتج من هذا الاختبار أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج ككل.

الشكل (٤) نتائج اختبار المجموع التراكمي للإخطاء المعاودة للبواقي (CUSUM)



الشكل (٥) نتائج استقرارية النموذج ككل (CUSUM)



أولاً/ الاستنتاجات :

١. بينت نتائج البحث أن معامل القوة التفسيرية (R^2) بلغت مقدارها (٠,٧٥) ويعني ان هنالك قوة تفسيرية تفسر التغيرات الحاصلة في المتغير التابع الائتمان المصرفي ستكون بنسبة (٠,٧٥) نتيجة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة (عرض النقد الواسع، سعر الصرف الموازي وسعر الفائدة الحقيقي)، أما المتبقي (٠,٢٥) يعود الى متغيرات أخرى لم تدخل ضمن النموذج المقدر، وقد تكون عوامل اقتصادية حقيقية أو عوامل سياسية وإدارية. أما اختبار (F) فبلغت قيمتها المحسوبة ($F\text{-Statistic}=5.44$) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) فنقبل بالفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود علاقة وتأثير معنوي بين المتغيرات المستقلة المذكورة والمتغير التابع، ونرفض فرضية العدم.
 ٢. بينت نتائج البحث أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي وهو يتفق مع معايير النظرية الاقتصادية، وبالتالي سيتغير الائتمان المصرفي بمقدار وحدة عندما يتغير سعر الفائدة الحقيقي.
 ٣. بينت نتائج البحث أن المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، هو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة، مما يعني ان النموذج مستقراً عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، ويستنتج من هذا الاختبار أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج ككل.
 ٤. بينت نتائج البحث أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.
 ٥. بينت نتائج البحث أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.
- ثانياً / التوصيات :

١. ضرورة القيام بالسيطرة على المتغيرات النقدية لدى البنك المركزي ولاسيما المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد العراقي بشكل عام والائتمان المصرفي بشكل خاص.
٢. العمل على تطوير أسواق المال وزيادة ثقة الجمهور بها، فضلاً عن ضرورة تفعيل دور سعر الفائدة في اسواق المال.
٣. ضرورة قيام البنك المركزي والمصارف التجارية في العراق السعي الى تطوير أسواق الائتمان لدعم القطاعات الاقتصادية المنتجة.
٤. منح القطاعات الانتاجية والاستثمارية من خلال منح القروض الاستثمارية الى المستثمرين والتقليل من القروض الاستهلاكية لغرض تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.
٥. العمل على تطوير الجهاز المصرفي العراقي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد العراقي.

المصادر

١. السيد علي، عبد المنعم والعيسى، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٤.
٢. السريتي، محمد أحمد، غزلان، محمد غزت، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠١٠.
٣. الحسبان، صالح علي، العلاقة والسببية بين حالة معدل الفائدة ومعدل التضخم في الأردن، مجلة متعددة التخصصات البحث المعاصر في الأعمال، المجلد (٦)، العدد (٤) أغسطس ٢٠١٤.
٤. حاله، مأمون خلف، اثر سعر الفائدة والتضخم على الائتمان المصرفي في -المملكة العربية السعودية خلال فترة ١٩٩٥-٢٠١٨"، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال ، العدد ١١، ٢٠٢١.
٥. التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١).